

كان الإجراء الذي أثار جدلاً بين الطبقات الحاكمة هو محاكمة أعضاء الحكومة الليبرالية السابقة، وهو إجراء أصر عليه ممثلو القوى المركزية. تم إجراء تحقيق برلماني لهذا الغرض في 25 يونيو/ 8 يوليو 1918، وفي 28 يونيو/ 11 يوليو 1918، قدم النائب ج سبب دخول رومانيا للحرب، والذي اعتُبر غير منطقي. اتُهم I. I. C. Brătianu بارتكاب إساءة استخدام السلطة خلال الحرب. تم اتهام حكومة بريتيانو بالتراخي في تنظيم ممثلي الحكومة، ونقل الخزانة إلى روسيا، واستخدام عربات السكك الحديدية لأغراض خاصة. لم تُرسل الحكومة الليبرالية إلى المحكمة، حيث طلب وزراء الحكومة السابقة I. G. Duca و M. Pherekyde و G. Mîrzescu من حكومة مارغيلومان تضمينهم في لائحة الاتهام. إلا أن الملك لم يصادق على قوانين البرلمان، معتبراً أن مبرر رفضه هو عدم مطابقة مشروع القانون مع الدستور. وقال الملك: "لم يكن مقبولاً في رومانيا أن يتم اعتقال الخصم السياسي بناءً على قرار هيئة سياسية". وطلب الملك من مارغيلومان سحب مشروع القانون.